العلاقات الألمانية ـ العربية ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢

أ.م.د.فلاح حسن حمادي
كلية التربية الأساسية – جامعة ميسان

المقدمة: شكلت التحولات الإقليمية والدولية التي تعرض لها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ولاسيما في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وما نتج عنه من تحولات في بنية النظام الدولي وانتقال النظام من نظام ثنائي القطبية الى نظام احادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية وانتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وما نتج عنها من تداعيات خطيرة في النظام الإقليمي العربي وبقدر تعلق الموضوع بالوطن العربي اخذت تظهر قوى صاعدة تسعى للحد من سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على المنطقة العربية وذلك لما تتمتع به من مقومات تاهلها للقيام بهذا العمل وتعد المانيا احدى الدول الاوربية البارزة التي تسعى للحصول على مكانة في الوطن العربي لما تتمتع بهذه المنطقة من اهمية ستراتيجية واقتصادية بذلك فان المانيا بعد انتهاء الحرب الباردة وتوحدها بدات تبحث عن سلوك جديد لاعادة بناء مجدها واعادة

هيبتها بعيدا عن سلوك الحرب وذلك عن طريق العلاقات السياسية والاقتصادية والتي من خلالها يمكن بناء القوة الالمانية لذلك بنت علاقات متطورة مع جميع دول العالم ومنها الوطن العربي على الرغم من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة والدول الاوربية الاخرى على سياستها الخارجية .

وبدات المانيا باقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع اغلب البلدان العربية ولاسيما دول الخليج العربية لما تتمتع به هذه الدول من اهمية اقتصادية بامتلاكها كميات من النفط والذي يمكن ان يلعب دورا كبيرا في تقوية وتنشيط الاقتصاد الالماني .

وقد جاءت فرضية البحث من خلال نقطة اساسية مفادها ان العلاقات الالمانية العربية شهدت تطورا ملموسا ولاسيما بعد اتهاء الحرب الباردة وطغت فيها العلاقات الاقتصادية على العلاقات السياسية والثقافية .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى محورين اساسيين ، المحور الاول تناولت فيه تطور العلاقات الالمانية العربية حتى عام ١٩٩٠ والمحور الثاني العلاقات الالمانية العربية من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٢ وافاقها المستقبلية.

اولا :. تطور العلاقات الالمانية ـ العربية حتى عام ١٩٩٠ .

١ . التوجهات الالمانية ازاء الوطن العربي في العهد العثماني .

لقد كان الوطن العربي هدفا للتغلغل الاوربي والذي اخذ اشكال واساليب متعددة تختلف من حيث الشكل وتتفق من حيث المضمون ، ففي الوقت الذي كانت الدول الاوربية تسيطر على مناطق واسعة في العالم ، كانت في الوقت نفسه اغلب البلدان العربية تحت السيطرة العثمانية ، مما شكل عائقا امام القوة الالمانية للدخول الى الوطن العربي(١) .

وبعد تحقيق المانيا لوحدتها عام ١٨٧١ وتزامن ذلك مع انتشار مبادى الثورة الصناعية فيها بدات المانيا بالعمل على ان يكون لها دور ونفوذ كما هو حال الدول الاوربية الاخرى في القارات الخمس . (٢) .

وبسبب التطور الذي ظهر لدى المانيا بالبحث عن المستعمرات وذلك من اجل تعزيز مكانتها الدولية الا انها جوبهت بظهور منافسين لها في المنطقة العربية وهما فرنسا وبريطانيا والذين انتزعوا بعض الدول العربية التي كانت تحت السيطرة العثمانية بعد اغراقها بالديون (٣) .

لقد كانت الدولة العثمانية تنظر الى الالمان على انهم اقل الدول الاوربية خطرا على امن وسلامة الامبراطورية العثمانية لاسيما بعد انتشار الرشوة والفساد في الدولة العثمانية ، ومن اجل ان تعزز الدولة العثمانية علاقاتها مع المانيا طلبت منها ارسال بعثة عسكرية اليها من اجل تدريب وتنظيم القوات العثمانية ، وقد رحبت الحكومة الالمانية بهذا الطلب وذلك من اجل ايجاد نفوذ لها في الوطن العربي ، ومن اجل ان لاتثير المانيا الدول الغربية عملت على ارسال ضباط متقاعدين الى الدولة العثمانية وذلك من اجل ان يسود الاعتقاد لدى الدول الاوربية بان هولاء اصبحوا بعيدين عن الوسط العسكري وقليلي الخبرة العسكرية (٤) .

وكانت القروض الرسمية الالمانية للدولة العثمانية مجالا رحبا لبناء وتوطيد هذه العلاقات بجانبيها السلبي والايجابي الذي يشمل بطبيعة الامر المنطقة العربية ايضا ، وكان اول قرض رسمي قدم لدولة العثمانية ذلك الذي ابرم مع الدوتيش بنك عام ١٨٨٨ ، وتبعة بعد ذلك عدة قروض مختلفة ، وقد بلغ مجموع القروض الالمانية للدولة العثمانية منذ عام ١٨٨٨ وحتى عام ١٩٢١ ما يساوي (٥٨٠٣١٤٤٧٣) ليرة عثمانية ، وفي عام ١٨٩٦ اقدمت المانيا على انشاء

بنك فلسطين الالماني في برلين وانشات له فروع عده في القدس ويافا وحيفا وبيروت ودمشق وطرابلس الشام (٥) .

ومن اجل تطوير العلاقات الالمانية . العثمانية لاسيما ما يتعلق بالوجود الالماني في المنطقة العربية قام الامبراطور الالماني غليوم الثاني في عام ١٨٩٨ بزيارة الى فلسطين ومن ثم الى سوريا وتحدث في ساحة الجامع الاموي في دمشق قائلا :((لتحقق امنية جلالة السلطان وامنية المائتي مليون مسلم الذين يعيشون مبعثرين على هذه الارض ان يروا فيه خليفة لهم واننا نوكد لهم بان الامبراطور الالماني سيكون في جميع الاوقات صديقهم .)) (٦) .واسفرت هذه الزيارة عن منح الشركات الالمانية امتياز سكة حديد بغداد برلين ، وقد وجدت الدول الاوربية وخاصة بريطانية ان هذا المشروع يمثل تثبيتا للمصالح الالمانية في المنطقة وتهديدا لنفوذها الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي ، وقد تم فعلا انشاء شركة سكة حديد بغداد . برلين في ١٣ نيسان عام ١٩٠٣ ونص الاتفاق على حق الشركة في التنقيب عن المعادن على طول سكة الحديد بعرض (٢٠) كم من كل جانب من جوانبها (٧) .

٢ . العلاقات الالمانية. العربية بين عامي ١٩١٤ . ١٩٤٥ .

في عام ١٩١٤ اندلعت الحرب العالمية الاولى ، وكانت المطالب العربية وبخاصة خلال الحرب الحصول على المزيد من اللا مركزية ووقف العرب الى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية من اجل الحصول على استقلالهم الا انهم اصيبوا بخيبة الامل عندما قسمت بريطانيا وفرنسا تركة الدولة العثمانية فيما بينهم في اتفاقية سايكس . بيكو عام ١٩١٦ (٨) .

وبانتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ وسقوط الامبراطورية الالمانية ووصول المعارضة السياسية الممثلة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الى السلطة فيها واقامتهم لعلاقات ودية مع الزعماء الصهاينة خلال الحقبة ١٩١٩ـ ١٩٢٥

وبدخول المانيا الى عصبة الامم في ٢٤ ايلول عام ١٩٢٦ اعترفت بالانتداب البريطاني على المناطق العربية وبوعد بلفور الوارد في صك الانتداب مما ادى الى تراجع العلاقات العربية الالمانية (٩) .

وفي عام ١٩٣٣ وصل الى السلطة الحزب الوطني الاشتراكي بقيادة ادولف هتلر حيث عرف عن هتلر بعدائه لليهود انطلاقا من نظرته العرقية لشعوب الدنيا وسعية الى تامين سيطرة العرق الاري (الجرماني) على العالم (١٠) .وقد بدات المانيا خلال هذه الحقبة بدفع الحركة القومية العربية ضد بريطانيا وفرنسا ، وقد ثبت وجود اتصالات دائمة بين المانيا وبين اللجنة العربية العليا في فلسطين برئاسة مفتي فلسطين امين الحسيني ، وقدمت المانيا بعض المساعدات العسكرية لحركة مايس التي حدثت عام ١٩٤١ في العراق (١١) .

وقد وعدت المانيا العرب وعود غامضة وذلك من خلال تاكيها انها لن تحتل ارضا عربية وانها ترى ان الشعب العربي ذو ثقافة عريقة وهي تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالا تاما وان الامتان العربية والالمانية متفقتان على الكفاح ضد عدويهما المشترك الانكليز واليهود ، وقد تم تشكيل لجنة من وزارة الخارجية الالمانية لمتابعة القضية العربية اذ اقترحت هذه اللجنة في ٧شباط عام ١٩٤٢ ، وان تشكل حكومة عراقية برئاسة رشيد عالي الكيلاني وحكومة سورية برئاسة مفتي الحسيني او احد اعوانه (١٢) .

على ان السياسة الالمانية لم يكن هدفها فعلا تحرير العرب وانما كان هدفها الاساس ايجاد نفوذ في الوطن العربي والاستفادة من الثروات ، والدليل على ذلك هو ما جاء في مذكرة لوزارة الخاجية الالمانية في ٧ايلول عام ١٩٤٢ :((ان دولة عربية موحدة لن تاتي في أي حال من الاحوال الى حيز الوجود ،كما ان مثل هذه الدولة غير مرغوب بها .)) (١٣) .

٣ . العلاقات الالمانية . العربية من الانقسام الى الوحدة (١٩٤٥ـ ١٩٩٠) .

في نيسان عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ساحقة لالمانيا وكما هو الحال بالنسبة لليابان ، وفي ظل قيام نظام دولي جديد بعد الحرب واختفاء النظام القديم الذي كان قائما على التعددية القطبية للدول الكبرى التقليدية وقيام نظام ثنائي القطبية بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقد انقسم العالم الى معسكرين غربي تقودة الولايات المتحدة وشرقي يقوده الاتحاد الاتحاد السوفيتي ، ووضعت المانيا تحت هيمنة هاتين القوتين وتم تقسيمها الى شطرين من خلال جدار برلين الذي اعتبر رمز الانفصال بين الالمانيتين ، وبذلك اقيمت جمهورية المانيا الغربية في ٢٢ اذار ١٩٤٩ وتبعها جمهورية المانيا الشرقية في ٧ تشرين الاول عام ١٩٤٩ (١٤) .لقد واجهت المانيا صعوبات ضخمة ثارت في وجه علاقاتها بالبلدان العربية من جراء عدة قضايا من اهمها قضية التعويضات لاسرائيل وقضية الاعتراف باسرائيل ، وفي سنة ١٩٥٧ قررت المانيا الغربية دفع التعويضات الى اسرائيل وكان الافتراض الالماني يعتقد ان البلدان العربية سوف تحافظ على علاقاتها مع المانيا وقد اثبتت الاحداث صحة الاعتقاد الالماني ، حيث لم تقطع البلدان العربية علاقاتها مع المانيا حفاظا على المصالح الفنية والتجارية ، وكانت الجامعة العربية قد ابلغت المانيا الغربية بانها اذا اعترفت دبلوماسيا باسرائيل او قدمت مساعدات عسكرية الى الكيان الصهيوني فانها ستدخل في علاقات دبلوماسية مع المانيا الشرقية (١٥) .وتطورت العلاقات الالمانية . الاسرائيلية حيث تم تبادل التمثيل الدبلوماسي عام ١٩٦٥ مما ادخل العلاقات الألمانية . العربية مرحلة تازم جعلت مصر على اثرها تستقبل رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية وقطعت معظم البلدان العربية علاقاتها مع المانيا الغربية وتفاقمت ازمة هذه العلاقات عندما اقامت مصر وسوريا والعراق والسودان واليمن الديمقراطية

علاقات دبلوماسية مع المانيا الشرقية الا ان المغرب وتونس وليبيا استمرت في علاقاتها مع المانيا الغربية نظرا لضخامة المساعدات التي كانت تحصل عليها هذه البلدان منها (١٦) .

وعندما حدثت حرب عام ١٩٧٣ اتخذت المانيا الغربية موقفا محايدا تجاه الحرب وذلك للاهمية الاقتصادية التي يشكلها البترول العربي للصناعات الالمانية وجراء ذلك الحياد الالماني نشبت ازمة بين الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية بسبب قيام الولايات المتحدة باستخدام بعض الموانى الالمانية لشحن الاسلحة الى الكيان الصهيوني (١٧) .

وفي ٢٧ كانون الاول عام ١٩٧٧ قام المستشار الالماني هلموت سميث بزيارة الى القاهرة اذ اكد خلال زيارته ترحيبه بزيارة الرئيس المصري انور السادات الى القدس وحثت المانيا الدول العربية التي لم تشترك في المفاوضات الى الاشتراك فيها ، وفي عام ١٩٧٩ بدات التحركات الالمانية الغربية لمساعدة واكمال الدبلوماسية الامريكية اذ قام وزير الخارجية الالماني غينشر بزيارة كل من سوريا ولبنان ومصر والاردن وذلك من اجل تضييق الفجوة بين مصر وباقي الحكومات العربية ، لاسيما وان المانيا الغربية بدات بتقديم اكبر قدر من المساعدات المالية والفنية الى مصر عقب اتفاق السلام مع اسرائيل (١٨) .

اما فيما يتعلق بالمانيا الشرقية فقد كانت تقف الى جانب القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين اذ رفضت اقامة أي شكل من اشكال التعاون مع اسرائيل وامتناعها عن دفع أي تعويضات مالية الى اليهود ، الا اننا نلاحظ في اواخر عقد الثمانينات من القرن المنصرم وبسبب التغيرات التي حصلت في المعسكر الاشتراكي ، عملت على تطبيع العلاقات مع اسرائيل وعبرت عن استعدادها الكامل لدفع التعويضات لليهود وكما فعلت نظيرتها الغربية (١٩) .

اما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الالمانية . العربية فقد ازدادت العلاقات الاقتصادية الالمانية الغربية مع الدول العربية منذ عام ١٩٧٩ ولاسيما مع السعودية والتي بلغت الصادرات الالمانية اليها (٢٤١٢) مليون دولار والجزائر (١٢٢٤) مليون دولار والعراق (١١٤٣) مليون دولار ، فيما بلغت الصادرات الالمانية عام ١٩٨١ الى السعودية (٢٧٣٩) مليون دولار اما الى العراق فبلغت (٢٨٩٠) مليون دولار والجزائر (١٢٥٤) مليون دولار ، اما ليبيا فانها تناقصت الى (٦٢٢) مليون دولار (٢٠) .

اما فيما يتعلق بالمانيا الشرقية فقد كانت علاقاتها الاقتصادية مع العراق في اعلى المستويات اذ بلغت مع العراق عام ١٩٨٢ (٧ ، ٣٧٩، ١) والجزائر (٧ ، ٣٦٤) مليون دولار وسوريا (٩ ، ١٧٥) مليون دولار (٢١) .

ولاشك ان المانيا الغربية كانت اكثر علاقات اقتصادية مع البلدان العربية وذلك بسبب التطور التقني والتكنلوجي التي كانت تمتلكة فضلا عن استيراداتها العالية من النفط العربي وذلك لتغطية متطلبات نموها الاقتصادي وخاصة في المجال الصناعي وكانت اغلب استيراداتها من النفط من (ليبيا ،السعودية ،والجزائر) وخاصة في عامي ١٩٨٩. ١٩٩٠ كما هو موضح بالجدول ادناه

اسم الدولة	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠
ليبيا	٧ / ٦٤٨٩	٦٩٨٥

السعودية	٤ / ٢٣٥٦	٢ / ٢٧٢٩
الجزائر	٣ /٢٦١٧	٣/ ٢٠٦٦
سوريا	٤ /١٣٠٠	٤ /١٨٩٢
الامارت	٩ /٧٥٨	٤ /٧٠٤
الكويت	٧٤٩	١/ ٣٥٢
مصر	١ / ٤٧٩	١ /٢٧٨
العراق	٦ / ٢٠٦	٣ / ١٥١

اسم المصدر/ محمد زهير البرقدار ، واقع وافاق العلاقات العراقية والعربية الالمانية ، مجلة دراسات ستراتيجية ، بغداد ١٩٩٧ ، ص٢٣٨ .

وخلاصة القول ان المانيا الغربية على الرغم من ولائها الى الراسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وانحيازها الى اسرئيل لا انها سعت ولاسيما في عقد الثمانينات من القرن المنصرم الى بناء علاقات قوية سواء على المستوى السياسي والاقتصادي مع البلدان العربية مع وجود المنافسين التقليدين لها من الدول الاوربية وهم كل من فرنسا وبريطانيا الذين يريدون ابقاء الساحة العربية سوقا لمنتجاتهم واستثماراتهم .

ثانيا :. العلاقات الالمانية ـ العربية من ١٩٩١. ٢٠٠٢ .

لقد حدثت تطورات في الاحداث السياسية منذ النصف الاول من عام ١٩٨٩ والتي انفجرت بشكل كبير وسريع في شرق اوربا اذ لم تكن متوقعة بهذا الحجم والاندفاع في بولندا وهنغاريا والمانيا الشرقية وجيكوسلوفاكيا وانتقالة بلغاريا ورومانيا اذ انتهت الهيمنة الصارمة للاحزاب الشيوعية التي كانت تحكم هذه

البلاد ولاشك ان هذه الغيرات قد اثرت على النظام العالمي الثنائي القطبية الذي حكم النظام الدولي لمدة ٤٧ عام لا ان التغير المهم والمفاجى هو ما حصل في جمهورية المانيا الشرقية اذ اصبحت هذه الدولة غير قادرة على الاستمرار في ظل الانهيار الشيوعي مما ادى الى اندماجها مع المانيا الغربية بعد سنة واحدة من سقوط جدار برلين في ٩ تشرين الاول عام ١٩٨٩ اذ عقد اجتماع (اثنان + اربعة) بين (الالمانيتين ، بريطانيا ،فرنسا ، الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الامريكية) وضع على اثره الشروط لغرض توحيد الالمانيتين (٢٢) .

ولم تقتصر التغيرات على اوربا فقط وامنا حصل بعد ذلك عدة احداث منها حرب الخليج الثانية وانهيارقطب الموازنة للولايات المتحدة لا وهو الاتحاد السوفيتي مما ادى الى تفرد ها بالنظام الدولي .

ومن اجل اعطاء صورة واضحة عن العلاقات الالمانية . العربية تم تقسيم هذه العلاقات الى ثلاث محاور سياسي واقتصادي وثالث ثقافي .

١ . العلاقات السياسية :.

ان السياسة الخارجية لجمهورية المانيا بعد التوحد بقيت ثابته لم تتغير على الرغم من كل الانتقادات التي كانت توجه لها من وسائل الاعلام والتي كانت تطالب بها بالمتابعة النشطة لمصالحها القومية لا ان المانيا بقيت قوة مدنية على صعيد السياسة الخارجية(٢٣) ، والتي تتضمن بصورة خاصة مبدا التعددية المقتنعة بالدبلوماسية الالمانية بمعالمها الاساسية الثلاث :. (٢٤)

أ . اندماج اوربا الغرب ، شراكة الامن في ماوراء الاطلسي ، الاستقرار لمجموعة الدول الاوربية ، والمنظمات التي تمثلها هي (الاتحاد الاوربي ومنظمة الامن والتعاون في اوربا وحلف شمال الاطلسي) والعلاقات الثنائية الثلاث التي تشكل صلب كل واحدة من هذه التعدديات وهي (الشراكة الالمانية

الفرنسية داخل الاتحاد الاوربي ، العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية داخل حلف شمال الاطلسي ، واخيرا العلاقات مع روسيا داخل منظمة الامن والتعاون مع اوربا) .

ب . تحديد المصالح الالمانية بالاستناد الوثيق الى مصالح الشركاء الرئيسين ومتطلبات مبدا التعددية .

ج . ارادة اكيدة وحازمةالانتهاج سياسة (لافقط) ولكن (نعم) لضبط التناقضات والتوترات وموازنتهاء بدلا من حلها كما يطلب النقاد وبشكل نظامي ، اننا نجد هذه (فقط) لكن (نعم) مثلا في تاكيد الشراكة مع فرنسا والولايات المتحدة الامريكية على صعيد الامن ، والاعتراف بالكفاءات فوق الوطنية والارتباط بالدولة القومية للاندماج الاوربي ودعم وتعميق الاتحاد الاوربي وتوسيعة ، اضافة الى توسيع حلف شمال الاطلسي شرقا وعلاقة خاصة مع روسيا . (٢٥) .

ان المانيا بعد عام ١٩٩٠افتقرت الى سياسة خارجية محددة تجاه الوطن العربي وذلك بسبب الاولويات الاوربية والضغوط التي تمارسها عليها من قبل شركاها الرئيسين والتي كانت توثر على استخدام قراراتها تجاه القضايا العربية وذلك ما لاحضناه خلال الازمة التي حدثت بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عام ١٩٩٠ اذ سعت الحكومة الالمانية الى حل الازمة قبل اندلاع الحرب حلا سلميا من خلال ترحيبها بمقترح رئيس الادارة الامريكية السابق جورج بوش بعقد اجتماع عراقي . امريكي بين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز والامريكي جيمس بيكر في سويسرا عام ١٩٩١ ، فضلا عن رفض الائتلاف الحاكم في المانيا ارسال جيوش الى الخليج للمشاركة في الحرب ضد العراق لاسيما مع وجود مادة قانونية دستورية متمثلة بالمادة (٢٦) من الدستور الالماني والتي تعتبر الاشتراك في أي حرب هجومية على طرف

اخر خارج حدودها مخالف للدستور الالماني وتعرض اصحاب القرار الى عقوبات جزائية (٢٦) .

وعلى الرغم من هذه المواقف الالمانية لاتخاذ جانب الحياد ازاء قضية العراق لا ان الولايات المتحدة الامريكية بدات بالضغط على المانيا من اجل اتخاذ مواقف اكثر تشددا تجاه العراق ، فطردت المانيا ٢٨ دبلوماسيا عراقيا وتبنت جميع القرارات من الامم المتحدة وخصوصا القرارات الاقتصادية ، وعملت على المشاركة المالية الكبيرة في دعم التحالف الغربي بتقديم (٣٠٣) مليار مارك على هيئة مساعدات الى الولايات المتحدة الامريكية والى الدول التي تضررت من جراء العقوبات على العراق وهي (مصر ، الاردن ، تركيا) (٢٧) .
وعندما صدر قرار مجلس الامن ١٤٤١ في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ لنزع اسلحة العراق بضغط امريكي ، رحبت المانيا بموافقة العراق على القرار لاسيما وانها رفضت المشاركة العسكرية في أي حرب ضد العراق حتى ولو كان بتفويض من مجلس الامن وجاء هذا التاكيد من خلال المستشار الالماني شرودر ، وقد ادى هذا الموقف الالماني الى فتور في العلاقات الالمانية . الامريكية . (٢٨).
واذا ما انتقلنا الى مواقف المانيا تجاه القضية الفلسطينية نرى ان الموقف الامريكي الاوربي مهيمن عليها ، فعندما عقد موتمر مدريد عام ١٩٩١ لم يكن لالمانيا أي دور سوى انها شاركت بوزير خارجيتها بالموتمر واكد اثناء حضورة الموتمر دعمة واسنادة للجهود الدبلوماسية ، وعند توقيع اتفاق اوسلوا عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير لفلسطينية واسرائيل اكد وزير الخارجية الالماني (كلاوس كنيكل) من ان المانيا ستوسع علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية لاسيما بعد اعترافها الرسمي باسرائيل وانها تكن احتراما كبيرا للشجاعة والرغبة

بالسلام من جانب الطرفين ، فضلا عن ان المانيا ستشارك في اجراءات الدعم السياسي والاقتصادي والمالي التي تقوم بها المجموعة الاوربية (٢٩) .

ومن اجل تعزيز العلاقة مع السلطة الفلسطينية عملت المانيا على افتتاح مكتب لها في اب ١٠٠٤ في منطقة اريحيا ، وكما قام المستشار الالماني هلمت كول بزيارة الى فلسطين والتقى برئيسها ياسر عرفات واكد دعمة لعملية السلام في المنطقة (٣٠) ، وعندما حدثت الانتفاضة الفلسطينية في ٢٩ ايلول عام ٢٠٠٠ على اثر الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون الى المسجد الاقصى لم يكن للحكومة الالمانية أي انتقاد الى سياسة شارون الارهابية ، ولم يكن لها أي دور ايجابي تجاه القضية الفلسطينية وانما اكدت على ضرورة التهدئة والجلوس الى طاولة المفاوضات وحل الازمة سلميا . (٣١)

وفي عام ١٩٩٣ دخلت القوات الامريكية الى الصومال تحت غطاء الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين وكان الموقف الالماني مؤيدا للحكومة الامريكية ، اذ قامت بارسال ١٧٠٠ جندي الى الصومال فضلا عن تقديمها الدعم اللوجستي . السوقي الى القوات الامريكية .(٣٢)

وعلى الرغم من تاثير الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الالمانية تجاه الوطن العربي الا ان المانيا اتخذت العديد من القرارات السياسية التي حملت الطابع الحيادي عندما رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اليمن اثناء الحرب على العراق عام ١٩٩١ فضلا عن الموقف الايجابي الذي اتخذته اثناء الحرب الانفصالية اليمنية حيث اكدت على الاعتراف بضرورة الوحدة اليمنية والترحيب بها لانها تمثل الارادة الحرة والمستقلة للشعب اليمني . (٣٣)

واعلن الالمان حيادهم مرة اخرى اثناء الازمة بين ارتيريا واليمن حول جزر حنيش والازمة بين البحرين وقطر حول منطقة (فشت الدبيل) . (٣٤)

يتضح من خلال مواقف المانيا السابقة انها انتهجت سياسة حل النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية واكدت على دعم رغبة بلادها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية تدخلا ايجابيا ، وقد شهد بداية العقد الحادي والعشرين نشاطا مكثفا للسياسة الخارجية الالمانية تجاه الوطن العربي من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولين الالمان وعلى اعلى المستويات الى البلدان العربية ، اذ زار المستشار الالماني شرويدر عام ٢٠٠١ كل من مصر والاردن ، اما الرئيس الالماني (يوهانس راو) فقد زار كل من مصر وقطر والاردن ، ولم تقتصر الزيارات على الجانب الالماني وانما قام عدد من المسؤلين العرب بزيارة المانيا خلال نفس العام وهم على التوالي كل من الرئيس المصري حسني مبارك والجزائري عبد العزيز بو تفليقة والملك الاردني عبد الله الثاني والرئيس السوري بشار الاسد وولي عهد المملكة العربية السعودية عبد الله بن عبد العزيز فضلا عن ذلك قام الملك الاردني بزيارة ثانية الى المانيا خلال عام ٢٠٠٢ بناء على دعوة موجه اليه من قبل الرئيس الالماني يوهانس راو وذلك لغرض تعزيز العلاقات الالمانية ـ الاردنية . (٣٥)

وعلى الرغم من التطور في العلاقات السياسية الالمانية ـ العربية في بداية القرن الحادي والعشرين ، الا ان الموقف الالماني بقي متاثرا بالسياسة الامريكية تجاه القضايا العربية وخاصة قضيتي العراق وفلسطين ولم يتخذ ازاءها أي موقف محايد او مبدئي .

٢ . العلاقات الاقتصادية :. لقد سعت المانيا الاتحادية في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم الى ترتيب ماالت اليه الوحدة الالمانية وعملت على تحمل تكاليف ونفقات الوحدة الباهضة ودعمها لاقتصاديات دول اوربا الشرقية ، حيث احتلت دول اوربا الشرقية والوسطى المرتبه التجارية الاولى لدى حكومة المانيا الاقتصادية في هذه الدول الشرقية والوسطى بعد اتجاه الحكومة الالمانية الى

خصخصة الشركات العامة وتحويل الاستثمارات الجديدة بغية انعاش الاقتصاد الالماني وجذب الاستثمارات الاجنبية والتي بلغت قيمتها (٨ ، ١٩) مليار مارك في شرق اوربا . (٣٦)

ولم تشهد العلاقات الاقتصادية الالمانية ـ العربية ذلك النمو والتطور عند بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم مقارنة بالعلاقات العربية مع الدول الصناعية الاخرى في اوربا وخارج اوربا وذلك بسبب حالة الفوضى الامنية التي كانت تخيم على منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .(٣٧)

فضلا عن المنافسة التجارية التي تحاول الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الاتحاد الاوربي (بريطانيا ،فرنسا ، اليابان ، ودول اسيا الصناعية) ممارستها على السلع التجارية الالمانية في الوطن العربي وخاصة منطقة الخليج العربي لاسيما وان السلع الصناعية الالمانية تتمتع بسمعه حسنة في الوطن العربي . (٣٨) .

وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي الالماني على دول اوربا الشرقية والوسطى الا انها سعت الى ايجاد علاقات اقتصادية مع الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي ، اذ كان لهذه الدول الحصة الاكبر في التعاملات التجارية مع المانيا ، ويرجع سبب الاهتمام بهذه الدول الى القدرة الشرائية التي تتمتع بها اسواق دول الخليج العربي ولايجاد فرصة لسحب عائدات البترو دولار المتراكمة لديها .(٣٩)

وتد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الاول مع المانيا وذلك نظرا لما تمتلكة المملكة من دخل قومي عالي وثروات طبيعية متنوعة اذ اسفرت الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد الالماني (يورغن موليميان) الى السعودية في

شباط ١٩٩٢ على التوقيع على اتفاقية التعاون في مجالات التعاون الفني والتدريب المهني والتعاون الاقتصادي . (٤٠)

كما ان التعامل الالماني مع السعودية قد سجل اعلى المعدلات في اطار تنفيذ المشروعات المشتركةوالتي بلغت ٧٤ مشروعا (٣٧) منها للقطاع غير الصناعي و (١٧) مشروعا في القطاع الصناعي واستاثرت المملكة العربية السعودية بالنسبة الاكبر من التعامل الالماني مع الاقطار العربية وبنسبة ٤% (٤١) .

وفي اذار عام ١٩٩٧ زار وزير الاقتصاد الالماني (غونتر ركسروت) السعودية ، وعرض فكرة انشاء اتحاد كمركي يضم الدول النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي لتسهيل التعامل التجاري مع منطقة التجارة الحرة للاتحاد الاوربي في المقابل ابدت الحكومة السعودية رغبتها في توسيع وتطوير علاقات التعاون في المجالات كافة ومنها الطاقة والتكنلوجيا والمواصلات . (٤٢)

ومع مطلع شهر نيسان عام ١٩٩٧ تمكنت الشركة الالمانية للانشاءات الخاصة والبناء الخفيف (اس . ال) من الفوزبالعقد السعودي لبناء مدينة مخيمات جديدة مزودة بمستلزمات الحياة العصرية من كهرباء ومياه ومرافق صحية واجهزة تبريد لحجاج مكة وتمكنت الشركة الالمانية السالفة الذكر من الفوز بالعقد وشرعت في الأشهر السبعة الاولى التي تلت توقيع العقد من تشييد (١٠) الاف خيمة من الخيم المتطورة والتي عملت على ايواء نصف مليون شخص من اجل حمايتهم من الظروف الجوية وبذلك فان المملكة العربية السعودية عملت على استثمار (٢ ، ١) مليار مارك الماني حتى عام ٢٠٠٠ وقامت الشركة الألمانية بفتح مكتب اقليمي لها في جدة لمتابعة سير المشروع . (٤٣)

وفي اذار عام ١٩٩٨ زار وزير المواصلات الالماني السعودية وابدت المملكة رغبتها في الحصول على القطار المغناطيسي العائم الذي يسير بسرعة (٥٠٠ كم) في الساعة ويصل للمسافات الطويلة الى سرعة (٨٠٠ كم) بالساعة ، وكذلك اتفق الطرفان على تطير السكك الحديد والنقل الجوي والبحري في السعودية ، وفي اواخر عام ١٩٩٨ عقدت ندوة في مدينة (هامبورغ) الالمانية بالتعاون مع مكتب الاتصال الالماني . السعودي للشؤون الاقتصادية ومشاركة واسعة من المؤسسات التجارية ورجال الاعمال الالمان والسعوديين من اجل التوصل الى تطوير العلاقات التجارية . (٤٤)

وارتفع حجم التبادل الالماني . السعودي في عام ٢٠٠٠ حيث استوردت السعودية ما قيمته ٥٨ ، ٤ مليار مارك من البضائع الالمانية المتمثلة بالالات والمنتوجات الحديدية والفولاذية . (٤٥)

اما دولة الامارات العربية المتحدة فقد جاءت بالمرتبة الثانية في التعاملات التجارية مع المانيا من بين الدول الخليج العربي وتعد الامارات من ابرز الشركاء التجاريين الذين تتعامل معهم المانيا في الوطن العربي في حين ان المانيا تحتل المرتبة السادسة في التبادل التجاري لدى دولة الامارات العربية المتحدة بعد اليابان والصين وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وكوريا الجنوبية ، ولاشك ان هناك اسباب ودوافع وراء الاهتمام الالماني بدولة الامارات ويمكن استعراضها كما ياتي :(٤٦)

١ . انهيار كتلة الكوميكون وما ترتب عليه من انهيار الاسواق التجارية لدول المعسكر الشرقي (دول اوربا الشرقية) دفع المانيا الاتحادية الى ان تولي بعض الأسواق النامية شيئا من الاهتمام التجاري والاقتصادي كالامارات العربية المتحدة .

٢ . ترى المانيا الاتحادية بان دولة الامارات تمتاز بوجود بنية تحتية ممتازة تساعد التجارة الالمانية على ممارسة اعمالها على اكمل وجه

٣ . سعي حكام الامارات العربية المتحدة الى توسيع وتنويع القاعدة التجارية لديها.

٤ . تمتاز دولة الامارات العربية المتحدة بانفاض الرسوم الكمركية التي تحاول حكومة الامارات فرضها على السلع والبضائع المستوردة ولاتزيد نسبة هذه الرسوم عن (٤ %) فقط .

٥ . رأت ألمانيا الاتحادية ان منتجي السلع من امريكان ويابانيين لازالو يعولون على إمارة دبي في المقام الاول كمنطقة للتجاره الحرة في (جبل علي) مما شكل حافزا لدى الشركات الالمانية لتكثيف نشاطها الاقتصادي في الامارات العربية .

وشهدت العلاقات الاقتصادية الالمانية . الاماراتية تطورا ملحوظا خلال النصف الثاني من عقد التسعينات وذلك نتيجة الاهتمام الالماني بتنشيط تعاملهم التجاري مع الامارات العربية المتحدة في المجالات التكنلوجية والاقتصادية والسياحية وعلى اثر هذا الاهتمام الالماني افتتح وزير الاقتصاد الالماني (ركستروت) المعرض الاقتصادي (المانيا والخليج) في عام ١٩٩٦ بامارة دبي وعرضت شركة (b.m.w) لانتاج السيارات افضل ما لديها من انتاج وزادت حجم المبيعات بنسبة ٣٠ % الى دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٦ عن العام الذي سبقة وتمكنت دولة الامارات من الحصول على اسهم شركة (فولم) للمواد الصيدلانية التي تقع في مدينة (اسفخته) شمال ولاية (هسن الالمانية) والتي توقفت عن العمل بسبب عجزها المالي ، اذ تمكنت شركة (جلفار) لصناعة الادوية من تطوير انتاجها الصيدلاني عبر خبراء

وفنيين الشركة الالمانية السابقة الذكر الذين جاءو للعمل في الامارات العربية ضمن اطار الشركة الاخيرة . (٤٧)

وفي عام ١٩٩٧ اقيم في دولة الامارات العربية المتحدة المعرض الصناعي والتكنلوجي الثاني تحت عنوان (المانيا والخليج) وقد وصل عدد زوار هذا المعرض الى (٥٠٠٠) رجل اعمال عربي واجنبي من (٥٢) بلدا وتكونت فروع المعرض الالماني الصناعي من التقنية الكهربائية والالكترونية والمضخات والاكسسوارات وتكنلوجيا وتقنية المباني وبناء منشات المنتجات الانتاجية وتقنية النقل . (٤٨)

وبلغت الصادرات الالمانية الى الامارات مبلغا قدره (٣٨٩ ، ٣) مليار مارك خلال عام ١٩٩٨ أي بزيادة قدرها (٨ ، ١٤) % مقارنتا بعام ١٩٩٧ وبسبب التطور التجاري بين المانيا والامارات العربية المتحدة اقدمت المانيا الاتحادية على فتح مكتب للاتحاد الالماني لغرف الصناعة والتجاره بدبي خلال شهر ايار ١٩٩٩ ويوجد في الامارات نحو (٢٦٤) شركة المانية مرخصة للعمل التجاري فضلا عن ان هنالك ممثلية المانية تجارية في الامارات فضلا عن ذلك توجد (٢٠٠٠) شركة المانية تصدر الى الامارات ، اما مايتعلق بالاستيراد الالماني من الامارات فبلغ عام ١٩٩٨ نحو (٣٥٩) مليون مارك أي بزيادة بلغت نحو (٤ ، ٢٧) عن العام الذي سبقة ، وكان اهم ما تم استيرادة هو النفط الخام والغاز الطبيعي والذي يشكل (٣٠ %) من الدخل القومي لدولة الامارات الى جانب المنتوجات الصوفية والمنتوجات الزراعية والالمنيوم . (٤٩)

وفي عام ١٩٩٩ تم عقد المعرض الصناعي في امارة دبي وعرضت فيه ابرز الصناعات الالمانية واقيم ايضا معرض المنتجات والتقنيات في مركز (اكسبو) في امارة الشارقة خلال السنة نفسها بمشاركة اكثر من (٤٠) شركة المانية الامر الذي فتح المجال امام الكثير منها لتوسيع نشاطاته واستثماراته في هذه الدولة الغنية وبلغ ما استوردته الامارات من المانيا خلال عام ٢٠٠٠ (٩٢ ، ٣) مليار مارك الماني وبسبب التطور السياحي في دولة الامارات المتحدة شهدت السنوات الاخيرة زيادة مطردة في عدد السياح الالمان لغرض زيارتها . (٥٠)

اما فيما يتعلق بدول الخليج الاخرى وهي (العراق والكويت والبحرين وقطر وعمان) ففي ما يتعلق بالعراق بسبب الحصار المفروض عليه لم يكن هنالك أي تعامل اقتصادي مع المانيا خلال النصف الاول من عقد التسعينات وانما بدات العلاقات الالمانية عروضا لتزويد ما يحتاجه العراق من مواد صناعية ومعدات واجهزة طبية وقط غيار ومواد اولية وذلك بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة وقد زار وفد من الشركات الالمانية بغداد في صيف ١٩٩٨ وذلك بهدف تنشيط التبادل بين البلدين كما وشاركت المانيا الاتحادية في معرض بغداد الدولي في تشرين الثاني عام ١٩٩٩ وذلك لتاكيد الرغبة الالمانية في تطوير العلاقات الاقتصادية مع العراق ، كما قام وفد تجاري الماني بزيارة العراق في ايار عام ٢٠٠٠ وكان هدف الزيارة التوقيع على اتفاقية تجارية واقتصادية مع الاتحاد العام للصناعات العراقي والعمل على توريد البضائع الالمانية للعراق ومناقشة استثمار رؤوس الأموال الالمانية في العراق . (٥١)

اما فيما يتعلق بالكويت فان النشاط التجاري الغالب فيها هو نشاط امريكي . بريطاني اذ ان النشاط التجاري الالماني الكويتي متواضع جدا وخصوصا بعد

حرب الخليج الثانية ، اما فيما يتعلق بالعلاقات الالمانية . البحرينية فقد ازداد التبادل التجاري بين البلدين منذ النصف الثاني من عقد التسعينات فقد اقدمت الحكومة البحرينية على فتح مصنع لصناعة الالات الكهربائية في ولاية (بريمن) الالمانية في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٩٧ كما اقدمت المانيا الاتحادية على فتح مكتب اقليمي في البحرين لصناعة الالات والمعدات الكهربائية الالمانية بغية تسويق اكبر قدر ممكن من المحركات الكهربائية والمولدات والمعدات الميكانيكية . (٥٢)

اما العلاقات الالمانية . القطرية في المجال الاقتصادي فقد اقتصرت على تكليف المؤسسات الالمانية للتعاون التقني ببناء مدارس نموذجية للعليم المهني في العاصمة القطرية (الدوحة) وقد تمكنت المانيا من توقيع عقد مع قطر بقيمة (٧ ، ٢) مليار مارك الماني خلال المرحلة للمشروع لمدة ثلاث سنوات اما مايتعلق بالعلاقات الالمانية . العمانية فهي اكثر تطورا من العلاقات الالمانية القطرية او الكويتية ، فقد تمكنت الجمعية العمانية . الالمانية التي يوجد مقرها في مدينة فرانكفورت الالمانية فتح مكتب تجاري لها في مدينة بيلاله العمانية في حزيران عام ١٩٩٩ ولاشك ان الاهتمام الالماني في عمان يرجع الى الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها سلطنة عمان من خلال تحكمها الجزئي بميناء (هرمز) وقرب السلطنة من المحيط الهندي .(٥٣)

اما فيما يتعلق بالدول العربية الاخرى فان مصر تعد من الدول العربية التي اقامت علاقات اقتصادية متطورة مع المانيا وذلك بعد الزيارة والاتصلات المتكررة بين كبار المسؤولين في كلا البلدين الامر الذي اسهم في زيادة مستوى التبادل التجاري الالماني المصري اذ استوردت مصر ما قيمته (٣) مليار مارك من المانيا عام ١٩٩٧ فضلا عن انشاء مجلس الاعمال المصري

الالماني وذلك ليصبح القناة الرئيسية للاتصلات بين رجال الاعمال في البلدين (٥٤) .

كما وحصلت مصر على مساعدات من المانيا عام ١٩٩٨ بلغت (٤٨١) مليون مارك ما بين منح وقروض اسهمت في تنفيذ العديد من المشاريع ذات الاهمية البالغة في مصر ومنها على سبيل المثال تقديم منحة بقيمة (١٢) مليون مارك من اجل تموين مشروع للطاقة الشمسية في الصحراء المصرية وبالنسبة للاستثمارات الالمانية في مصر فقد ارتفع حجمها بشكل كبير ليصل (٢٤٢) مليون مارك ، وكذلك ارتفاع حجم التجارة بين البلدين لتصل مجموع استيرادات مصر في عام ٢٠٠٠ الى (١٦ ، ٣) مليون مارك ، وكذلك ارتفاع عدد السياح الالمان في مصر عام ١٩٩٩ ليصل عددهم الى (٤٥٨) الف سائح وتجني السياحة المصرية من السواح الالمان اكثر من مليار مارك (٥٥) .

اما فيما يتعلق بالاردن فقد شهدت علاقاتها الاقتصادية بالمانيا تطورا ملموسا في النصف الثاني من عقد التسعينات اذ بلغت صادرات المانيا الى الاردن عام ١٩٩٦ (٩ ، ١٢) مليون مارك وفي عام ١٩٩٧ (٨ ، ٢٨) مليون مارك ن وعند زيارة الملك عبد الله الثاني الى المانيا في تشرين الاول عام ٢٠٠٢ وقعت الحكومة الاردنية اتفاقية يتم بموجبها اعادة جدولة ٩٠ مليون مارك من الدين الاردني الى المانيا ، واكد وزير المالية الاردني الذي وقع الاتفاقية ان الحكومة الالمانية ستقوم في اطار موازنتها للعام المقبل بالاتفاق مع الحكومة الاردنية على مبادلة جزء من الديون الاردنية لمشاريع تنموية ، اما وزير التخطيط الاردني فقد اكد انه من المتوقع خلال نفس العام التوقيع على اتفاقية مساعدات المانية بقيمة ١٠ ملايين يورو وستذهب لتمويل مشاريع بقطاعات

التربية والتعليم والمياه مشيرا الى جزء من هذه المساعدات سيكون عبارة عن مساعدات فنية . (٥٦)

اما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع دول المغرب العربي فقد شهدت هي الاخرى تطورا كبيرا حيث تعد المانيا اهم شريك تجاري في المغرب بعد فرنسا وخاصة بعد الاتفاقية التي وقعها الاتحاد الاوربي مع المغرب في ٤ تشرين الاول عام ١٩٩٥ حيث لعبت المانيا دورا كبيرا من اجل انجازها فضلا عن مساهمة الدولتين في توقيع اعلان برشلونه هذا وبلغت الصادرات الالمانية الى المغرب خلال عام ١٩٩٦ حوالي (٧ ، ٩٥٣) مليون مارك ، وخلال عام ١٩٩٨ (٨ ، ٩١٨) مليون مارك ن وفي عام ١٩٩٩ (٠٨٧ ، ١) مليار ، في حين استوردت المانيا في السنة الاخيرة (٣ ، ٩٩٦) مليون مارك ، وفي عام ٢٠٠٠ زار رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليرسفي المانيا وتمخض عن هذه الزيارة تشكيل هيئة اقتصادية تقوم بدراسة امكانت زيادة الاستثمارات الالمانية في المغرب هذا وتساهم السياحة وتطورها دورا مهما بالنسبة للاقتصاد المغربي ، اذ يزور المغرب نحو ٢٤٠،٠٠٠ سائح الماني سنويا . (٥٧)

اما بالنسبة الى تونس فانها ايضا وقعت عام ١٩٩٥ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي وساهمت بتوقيع اعلان برشلونه والذي من المؤمل ان يؤدي الى الغاء جميع الرسوم الكمركية على جميع السلع الصناعية بحلول عام ٢٠١٠ ، هذا ويوجد ما يقارب ٢٤٠ شركة المانية تعمل في تونس في مجالات تصنيع قطع غيار واجزاء السيارات وفي انتاج الادوية والمواد الصيدلانية والملابس والمواد الغذائية وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٩٩ نحو (٩ ، ٣) مليار مارك . (٥٨)

اما في الجزائر فقد توجهت الشركات الالمانية اليها بعد الاستقرار الامني فيها بعد عام ١٩٩٧ حيث اسهم المنتدى الالماني الجزائري المنبثق عن مبادرة

شمال افريقيا للشرق الاوسط للاقتصاد الالماني عام ١٩٩٧ في احياء العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبدا واضحا الرغبة الالمانية في دخول السوق الجزائري سنويا فضلا عن المساعدات المالية التي قدمت للجزائر والتي شملت قطاعات مختلفة مثل قطاع المياه الذي حصل على منحة قدرها ٣٠٠ مليون مارك فضلا عن ١٢ مليون مارك للتعاون الفني . (٥٩)

اذا خلاصة القول ان العلاقات الالمانية ـ العربية شهدت تطورا كبيرا في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن المنصرم وخاصة دول الخليج العربي ومصر والمغرب العربي ولاشك ان التنافس الدولي على الوطن العربي وما يتمتع به من موارد متنوعة جعل الدول الاوربية ومنهم المانيا تعمل على تعميق اواصر العلاقات الاقتصادية في ظل التواجد الاوربي الكبير في الاسواق العربية فضلا عن التنافس الياباني والامريكي للسيطرة على الموارد العربية وخاصة النفطية مما شكل ذلك عائقا امام الحركة الاوربية للتعامل مع الدول العربية ومن هذه الدول المانيا والتي بدات الصناعات فيها تشكل عاملا مهما وكبيرا وحيويا في تطور اقتصادها فضلا عن الاسواق الكبيرة التي يمتلكها الوطن العربي التي يمكن ان تستوعب المنتجات الالمانية ذات السمعه الجيدة .

العلاقات الثقافية :ـ اولت الحكومة الالمانية اهتماما كبيرا للعلاقات الثقافية مع بلدان العالم بشكل عام ومع بلدان الوطن العربي بشكل خاص ، حيث تعد السياسة الثقافية احدى الدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية الالمانية وتقوم بتنفيذ هذه السياسة منظمات وسيطة تعمل بصورة مستقلة في اطار الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي تحددها الحكومة الاتحادية وابرز هذه المنظمات في هذا المجال وهي (معهد غوته ، الهيئة الالمانية لتبادل الخدمات الجامعية ، انترناتيسونس اذ تتولى هذه المنظمة رعاية الضيوف الاجانب والتعريف بالمانيا من خلال وسائل النشر المسموعه والمرئية والكتب

والمطبوعات ، معهد العلاقات الخارجية وهو ينظم المعارض الالمانية في الخارج والمعارض الاجنبية في المانيا) . (٦٠)

لقد تطورت العلاقات الثقافية بين جمهورية المانيا الموحدة والبلدان العربية حيث عمل الطرفين على تطوير العلاقات فيما بينهما وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المشتركة ومن هذه المؤتمرات كان الحوار الالماني . العربية الذي نظمة معهد العلاقات الدولية في مدينة (شتوتغارت الالمانية) اذ عقد المؤتمر الاول في مدينة (هايد ليبرج) عام ١٩٩٧ والثاني في الاردن عام ١٩٩٨ والثالث في المغرب عام ١٩٩٩ والرابع في مدينة هامبورغ الالمانية عام ٢٠٠٠ بمشاركة عدد كبير من المثقفين والباحثين الالمان والعرب . (٦١)

وشهدت العلاقات الثقافية مع مصر تطورا كبيرا خاصة في المجال العلمي والتعليمي ، اذ شهد عام ١٩٩٩ قرار انشاء جامعة المانية في مصر بهدف نقل التكنلوجيا المتقدمة اليها وتنمية القدرات البشرية المصرية ، كما يعد التعاون في المجال التعليمي مع مصر من اهم العناصر الاخذة في التزايد في اطار التعاون الثقافي بين البلدين ويوجد في مصر حاليا ثلاث مدارس المانية فضلا عن مشروع كول . مبارك الذي يتم في اطارة استخدام التعليم الفني المزدوج في مصر . (٦٢)

وابان زيارة الملك الاردني عبد الله الثاني الى المانيا في تشرين الاول ٢٠٠٢ اكد الملك الاردني على ضرورة تطوير العلاقات الثقافية مع المانيا ، كذلك اكد الرئيس الالماني يوهانس راو ان التعاون في مجال الثقافة والعلوم متميز مع الاردن وان علماء الاثار الالمان والاردنيون يعملون على صيانة وترميم الاثار القديمة في البتراء وهم في هذا يساهمون مساهمة فاعلة في الحفاظ على هذا الجزء من التراث العالمي . (٦٣)

اما بانسبة للعراق فعلى الرغم من الحصار المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠ الا ان العلاقات الثقافية مع المانيا قد شهدت العديد من اوجة التعاون منها :. (٦٤)

أ . ارسال عدد من الطلبه العراقيين للدراسة في المانيا في اختصاص (اللغات ، الطب ، الهندسة) .

ب . اهداء المانيا عدد كبير من الكتب العلمية والانسانية الى العراق ، واقامة دورات للاستاذة العراقيين والمختصين باللغة والادب الالماني

ج . قيام علماء الاثار الالمان بالتنقيب في مدن العراق القديمة (الوركاء ، اشور) .

د . تكثيف التعاون بين المتحف العراقي والمتاحف الالمانية وخاصة متحف ماينز .

و . مشاركة المانيا الفاعلة في الندوة العلمية التي اقيمت بمناسبة الالفية الخامسة لاختراع الكتابة في وادي الرافدين في اذار عام ٢٠٠١ .

لاشك ان العلاقات الثقافية الالمانية . العربية قد اسهمت مساهمة فاعلة في تعزيز الروابط بين الحضارات والمجتمعات الانسانية العربية والاوربية .

٤ . مستقبل العلاقات الالمانية . العربية :ـ في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية التي حدثت في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن المنصرم في اوربا وخاصة مع انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور المانيا الموحدة ، ولاشك ان توحد المانيا جعل دول اوربا تخشى من حدوث عدم استقرار امني وذلك لما تمتلكة المانيا من قوة سياسية واقتصادية ، ومن اجل زيادة وتعزيز قوتها الاقتصادية بدات بالتوجة نحو دول اوربا الشرقية والوسطى (مجالها الحيوي) لاسيما ان هذه الدول تعد سوقا تجاريا للسلع والبضائع الالمانية فضلا عن احتواء هذه الدول

على كميات كبيرة من المعادن وبعض مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والفحم والغاز ومن خلال توجهات المانيا الاقتصادية فانها تسعى من خلال سياستها الخارجية الى بناء قوة اقتصادية عملاقة في ضوء وجود منافسين لها في اوربا وهم (بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا) . (٦٥)

وعلى الرغم من هذه السياسة الالمانية تجاه اوربا ومحاولاتها اتباع طرق دبلوماسية متوازنة تجاه بلدانها لا ان هناك عدد من المحددات التي تهدف الى تحجيم وتقييد القوة الالمانية الصاعدة وعدم فسح المجال لها لابراز دورها كقوة دولية مؤثرة في السياسة الدولية بشكل يساعد المانيا الموحدة على تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنية على اكمل وجه وهذه المحددات :ـ (٦٦)

أ . العلاقات الالمانية . الامريكية التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الامريكية الى احتواء الطموحات الالمانية المستقبلية في الظهور كقطب دولي مؤثر على المسرح الدولي .

ب . العلاقات الالمانية . الاسرائيلية ودورها في عدم تنقية الاجواء الاقليمية والدولية خاصة مع الوطن العربي وذلك لان اسرئيل تدرك تمام الادراك بان هناك قاسم مشترك بين العرب والالمان وهو كرههما للصهيونية العالمية .

ج . التزامات المانيا في منظمة حلف شمال الاطلسي ، اذ تشير اغلب التقارير الى ان المانيا والولايات المتحدة تشكلان ٦٠ % من قوات الحلف .

د . ان كثير من الدول الاوربية والغربية والشرقية لاترغب بان تمارس المانيا دورا عالميا نتيجة ماعانته من ويلات العهد النازي القديم .

لاشك ان هذه الكوابح الامريكية . الاوربية سوف تجعل المانيا تنفتح نحو الشرق الاوربي وذلك على الاقل في المستقبل القريب ، لكن المانيا خلال المستقبل المنظور ستسعى الى زيادة الاهتمام بالوطن العربي خاصة اذا ما تراجعت

الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية ، وقد تعاني المانيا من عجز في مصادر الطاقة التقليدية مما قد يدفعها للتوجه الى الخليج العربي خاصة وانه يمتلك ٦٠ % من المخزون النفطي العالمي .

وكذلك ان المانيا في المستقبل المنظور ستسعى للبروز كقوة عالمية مؤثرة في مجرى الاحداث السياسية العالمية خاصة وان فكرة القوة الالمانية الكبرى لم تفارق مخيلة القادة الالمان ، لاسيما وان الالمان تحكمهم رغبة السيطرة والتسلط ، واذا ما رغبت المانيا الموحدة من ان تكون قطب دولي مؤثر فانها ستسعى الى تعزيز مطلبها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن والحصول على استقلال شبه تام في مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية بشكل لاتكون فيه المانيا الموحدة عرضة للابتزاز من قوى دولية اخرى ، فضلا عن ان المانيا ستسعى الى تحديد امكانياتها العسكرية ونفقاتها الدفاعية بشكل دائم مع ظروف المرحلة . (٦٧)

ولاشك ان الهدف الاسمى لالمانيا قد تحقق بقيام الوحدة الالمانية وبالتالي لايمكن ان يكون امامها لا كيفية الحفاظ على الوحدة والعمل على تفعيل الدور الالماني سواء في اوربا او خارجها ، وان ظهور المانيا كقوة عظمى يضع العرب امام فرصة الاستفادة من هذه القوة العظمى ، وذلك لان المانيا لن تنحاز الى الغرب بشكل سافر خاصة وان العلاقات الالمانية ـ العربية المعاصرة تتسم بالصداقة اكثر من العداء فليس هناك بين العرب والالمان مواقف سلبية ولايشعر الطرفان تجاه بعضهما البعض بشي من العداوة بل هنالك قاسما مشتركا يجمعهما وهو العداء للصهيونية .

وبالتالي على العرب تدعيم الدور الالماني في الوطن العربي على حساب الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال التقليل من الاعتمادية الامنية

والاقتصادية على الولايات المتحدة والعمل على ايجاد علاقات فعلية حقيقية مع المانيا الموحدة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

الخاتمة: يعد الوطن العربي من ابرز المناطق اهمية في العالم لما يمتلكة من اهمية ستراتيجية واقتصادية مما جعلة عرضة للتنافس الاستعماري بين القوى الكبرى ، ولقد سعت المانيا للتغلغل في الوطن العربي منذ القرن الثامن عشر وذلك عن طريق الدولة العثمانية ، اذ قامت المانيا باقامة علاقات متطورة مع الدولة العثمانية وذلك لان الاخيرة كانت تنظر اليها على انها اقل الدول الاوربية خطرا على الامبراطورية العثمانية وعدت القروض الالمانية للدولة العثمانية ممرا رحبا لتوطيد العلاقات بين الدولتين ، وكانت المانيا تهدف خلال الحربين العالميتين الى ايجاد مؤطى قدم لها داخل البلدان العربية وذلك للاستفادة من الثروات الهائلة في هذه البلدان وكما عملت على دعم الحركة القومية العربية للوقوف بوجه فرنسا وبريطانيا ، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة المانيا فيها تطورت العلاقات الالمانية مع معظم البلدان العربية ن وعندما حدثت حرب عام ١٩٧٣ اتخذت المانيا موقفا محايدا من تلك الحرب وازدادت العلاقات الاقتصادية الالمانية . العربية لاسيما مع دول الخليج العربي والعراق والسعودية ، ومع توحد المانيا بعد عام ١٩٨٩ سعت المانيا الى تقوية علاقاتها على مختلف المستويات مع البلدان العربية ، اذ سعت الى حل الازمة العراقية عام ١٩٩٠ ، اما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فانها رفضت قيام الجدار العازل واكدت على ضرورة اقامة دولة فلسطينية الى جانب الدولة اليهودية .

وكما اكدت على ضرورة حل النزاعات العربية بالطرق السلمية والى عدم التدخل بالشؤون الداخلية ، وكما سجلت العلاقات الاقتصادية مع الدول

الخليجية اعلى مستوياتها ولاسيما التجارية والاستثمارية ، اما على المستوى الثقافي فان هذه السياسة تقوم بها منظمات وسيطة تعمل بصورة نشيطة وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات .

وخلاصة القول ان المانيا سوف تسعى الى المستقبل المنظور للبروز كقوة عظمى موثرة وذلك مما يضع الدول العربية امام فرصة للاستفادة من هذه القوة العظمى ولاسيما ان المانيا لاتنحاز الى الغرب بشكل سافر ، وانما تسعى لاقامة علاقات صداقة اكثر من العداء وبالتالي اعتقد ان على العرب ان يدعموا الدور الالماني في بلدانهم على حساب الولايات المتحدة لايجاد علاقات فعلية حقيقية على اسس مبنية وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية .

قائمة المصادر والهوامش:

١ ـ لوكاز هير ، المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة احمد عتد الرحيو ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٩ .

٢ ـ جواد محمد علي رضا ، العلاقات العراقية ـ الالمانية (١٨٤١ ـ ١٩١٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٢ ص١٨ .

٣ ـ علي محافظة ، العلاقات الالمانية الفلسطينية ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٤ .

٤ ـ المصدر نفسه ص ١٤ .

٥ ـ حسن البزاز ، السياسة الالمانية في الشرق الاوسط (الفرص والمخاطر) ، في كتاب العرب في الاستراتيجات العالمية ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢٩ .

٦ ـ نقلا عن الجمعية الالمانية ـ العربية ، الالمان والعرب ، بلا مطبعة ، ١٩٦٩ ، ص ١٠ .

٧ ـ حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .

٨ . نادية محمود محمد مصطفى ، اوربا والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

٩ . حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

١٠ ـ المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

١١ ـ نادية محمود محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

١٢ ـ حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

١٣ . الجمعية الالمانية ـ العربية ، المصدر السابق ، ص١٧ .

١٤ . حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

١٥ ـ نادية محمود محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

١٦ ـ المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

١٧ . الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٤٧ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٩٤ .

١٨ ـ نادية محمود محمد مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ ـ ١٢١

١٩ . مركزالبحوث والمعلومات ، المانيا الغربية والعالم العربي ، بلا مطبعة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢ .

٢٠ ، امجد زين العابدين طعمة العبيدي ، الوحدة الالمانية وانعكاساتها المستقبلية على الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠١ .

٢١ ـ المصدر نفسة ، ص ١٠٦ .

٢٢ ـ حسن البزاز المصدر السابق ، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

٢٣ ـ المصدر نفسة ، ص ٣٠٩ .

٢٤ . المصدر نفسة ، ص ٣٠٩ .

٢٥ ، السياسة الخارجية الالمانية بعد كول ، ترجمة رنده الارناؤوطي ، مجلة معلومات دوليه ، دمشق العدد ٦٠ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٠.٢٦١ .

٢٦ . محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية . الاوربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٤ .

٢٧ . امجد زين العابدين طعمة العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

٢٨ . المصدر نفسه ، ١٣٥ .

٢٩ . صحيفة بابل البغدادية ، العدد ٢٢٢ ، ١ / ١١ / ٢٠٠٠ .

٣٠ . حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص ٣١٥ .

٣١ . ثلاثين عاما من اعادة العلاقات البلوماسية بين اليمن والمانيا ، مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي ، ١٩٩٩ ، ص٣ .

٣٢ ، امجد زين العابدين طعمة العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١١٢

٣٣ . صحيفة الراي الاردنية ، ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٢ .

٣٤ . مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات الاقتصادية بين العرب والمانيا وافاقها المستقبلية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ١١ ، ٢٠٠١ ، ص ٨ .

٣٥ . حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص ٣١٣. ٣١٤ .

٣٦ . وسام خليل ابراهيم ، السياسة الالمانية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات ، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعه المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٢ .

٣٧ . المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

٣٨ ـ مؤجز يوميات ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٥٨ ، شباط ١٩٩٢ ، ص ١٦٣ .

٣٩ ـ بشار خضر ، اوربا وبلدان الخليج العربي الشركاء الاباعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ١٣٢ .

٤٠ ـ مفيد كاصد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١١ .

٤١ ـ وسام خليل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٤٢ ـ المصدر نفسه ، ص ,١٤٨

٤٣ ـ امجد زين العابدين ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٤٤ ـ وسام خليل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

٤٥ ـ المصدر نفسه ، ١٥٠ .

٤٦ ـ المصدر نفسه ، ١٥١ .

٤٧ ـ وسام خليل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

٤٨ ـ تشير اغلب الدراسات الاحصائية عن دولة الامارات العربية المتحدة ان قيمة الصادرات الالمانية لدولة الامارات بلغت ٥ مليار مارك الماني ، ينظر صحيفة الاتحاد الاماراتية ، ٦ / ١١ / ٢٠٠٠ .

٤٩ ـ وسام خليل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

٥٠ ـ مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

٥١ ـ وسام خليل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

٥٢ ـ المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

٥٣ ـ صحيفة الاهرام المصرية ، ، العدد ٣٤ ، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٢ .

٥٤ ـ صحيفة الراي الاردنية ، ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٢ .

٥٥ ـ امجد زين العابدين ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

٥٦ ـ المصدر نفسة ، ص ١٢٤ .

٥٧ . المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

٥٨ . المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

٥٩ . المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .

٦٠ . صحيفة الاهرام المصرية ، العدد ٣٣ ، ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٢ .

٦١ . صحيفة الراي الاردنية ، ٢٣ / ١٩ / ٢٠٠٢ .

٦٢ . امجد زين العابدين ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

٦٣ . المصدر نفسه ، ص ١٣١ .

٦٤ ، وسام خليل ابراهيم ، المصدر السابق ، ١٦٨ . ١٧٠ .

٦٥ . المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .

٦٦ . المصدر نفسه ، ص ١٨٦ . ١٨٧ .

٦٧ . التقييم الاستراتيجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة ، أبو ظبي ، العدد ٥ ، ١٩٩٧ ، ص ٣٩ .